

استراتيجية العزم

منظومة شاملة

ترتقي بالعلاقات الإماراتية-السعودية
لمستويات غير مسبوقة





مجلس التنسيق السعودي الإماراتي
The Saudi-Emirati Coordination Council

اسموه:

■ بقيادة خليفة و خادم الحرمين الشريفين علاقاتنا أخوية راسخة

■ على أرض السعودية تجتمع الرؤية والإرادة والمصير المشترك مع إخوة كرام

■ سيسجل التاريخ أحداثاً فارقة في عمق العمل والتعاون المشترك بين الإمارات والسعودية

■ بلدانا ولله الحمد يمتلكان الرؤية والإمكانات والموارد ويقبلان على المستقبل بثقة وتفاؤل



■ محمد بن زايد ومحمد بن سلمان | تصوير: محمد الحمادي وراشد المنصورى

مظلة المجلس استكمال لهذه العلاقات الأخوية والقوية بين البلدين»، مشدداً على أن تطوير العلاقات الاستثنائية بين البلدين دعم لمسيرة مجلس التعاون بقيادة خادم الحرمين الشريفين.

وقال سموه: «لدينا فرصة تاريخية لخلق نموذج تكامل عربي استثنائي، وتكاملنا وتعاقدنا وتوحدنا نحمي مكتسباتنا، ونقوي اقتصاداتنا، ونبني مستقبلاً أفضل لشعبنا».

وأضاف: نحن نشكل أكبر اقتصادين عربيين خلال 3 محاور رئيسية هي المحور الاقتصادي والمحور البشري والمعرفي والمحور السياسي والأمني والعسكري.

جاء الإعلان عن الاستراتيجية مع انعقاد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمير محمد بن سلمان آل سعود، وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في المملكة العربية السعودية في جدة مساء أمس الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي.

وقد ترأس صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة والأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية في المملكة العربية السعودية في جدة مساء أمس الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي.

حضر الاجتماع سمو الشيخ طحون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، والشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان، والشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان سفير الدولة لدى المملكة وعدد من الوزراء.

وشهد الاجتماع الإعلان عن الهيكل التنظيمي للمجلس والذي تم تشكيله بهدف تكثيف التعاون الثنائي في المواضيع ذات الاهتمام المشترك ومتابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المرصودة، وصولاً إلى تحقيق رؤية المجلس في إبراز مكانة الدولتين في مجالات الاقتصاد والتنمية البشرية والتكامل السياسي والأمني العسكري، وتحقيق رفاه مجتمع البلدين.

ويقدم مجلس التنسيق السعودي الإماراتي النموذج الأمثل للتعاون الثنائي بين الدول وتفعيل أواصره ويدعم في الوقت نفسه العمل ضمن منظومة العمل الخليجي المشترك.

وتم إنشاء المجلس ضمن اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في شهر مايو 2016م ويتوجهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

مبادرات مشتركة

وسيعمل المجلس على تنسيق تنفيذ العمل على المبادرات المشتركة، والتي لها نتائج ستعكس بشكل إيجابي على خلق فرص عمل ونمو في الناتج الإجمالي وزيادة نسبة الاستثمار بين البلدين.

ويهدف المجلس إلى وضع رؤية مشتركة تعمل على تعميق واستدامة العلاقات بين البلدين بما يتسق مع أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيز منظومة الاقتصاد المتكاملة بين البلدين وإيجاد الحلول المبتكرة للاستغلال الأمثل للموارد الحالية، وبناء منظومة تعليمية فعّالة ومتكاملة قائمة على نقاط القوة التي تتميز بها الدولتان لإعداد أجيال مواطنة ذات كفاءة عالية، وتعزيز التعاون والتكامل بين البلدين في المجال السياسي والأمني والعسكري بما يعزز أمن ومكانة الدولتين السابدة الإقليمية والدولية بالإضافة إلى ضمان التنفيذ الفعال لنفص التعاون والشراكة بين البلدين، وذلك عبر آلية واضحة تقوم على منهجية متكاملة لقياس الأداء بما يكفل استدامة الخطط.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أن «الإمارات والسعودية تجمعهما علاقات استراتيجية تستند إلى أسس راسخة من الأخوة والروى والمواقف والتوجهات المتكاملة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية». وقال: «اجتماعنا تحت

موروث تاريخي وروابط متجذرة بين شعبي البلدين

الدينية والتاريخية والاجتماعية والثقافية بين دولة الإمارات والسعودية، ويهدف إلى التناظر والتنسيق في الأمور والمواضيع ذات الاهتمام المشترك في المجالات كافة. ويضم المجلس فرق عمل مشتركة من مختلف القطاعات والمجالات، والتي ستعقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات الدورية لتكثيف التعاون الثنائي في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، وتنفيذ المشاريع التي أعلن عنها.

الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في شهر مايو 2016، بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وبحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. ويأتي إنشاء مجلس التنسيق السعودي الإماراتي بناء على الروابط

تربيلون دولار «الأكبر في الشرق الأوسط» وصادرتها جعلها ضمن أهم الصادرات العشرة عالمياً، بقيمة تقرب من 700 مليار دولار، فيما يبلغ حجم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين ما قيمته 24 مليار دولار، في حين بلغ حجم الواردات ما يقارب 550 مليار دولار. ويمثل مجلس التنسيق السعودي الإماراتي النموذج الأمثل للتعاون الثنائي بين الدول وتفعيل أواصره حيث تم إنشاء المجلس ضمن اتفاقية بين دولة

تتميز الشراكة الإماراتية السعودية بالشمولية، سياسياً واقتصادياً، ولها موروث تاريخي وروابط متجذرة بين شعبي البلدين، وهو ما يدفعها إلى المضي قدماً نحو آفاق أوسع.

ويمثل إنشاء مجلس التنسيق السعودي الإماراتي بعداً استراتيجياً في الطريقة التي تسعى بها الدولتان لمعالجة التحديات، والتعاون الدولي، والشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان سفير الدولة لدى المملكة وعدد من الوزراء.

وتم إنشاء المجلس في عضويته 16 وزيراً من القطاعات ذات الأولوية في كلا البلدين فمن الجانب الإماراتي يضم المجلس معالي محمد بن عبدالله الجعدان، وزير المالية، وباسر

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، والأمير محمد بن سلمان على محضر الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي.

حضر الاجتماع سمو الشيخ طحون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، والشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان، والشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان سفير الدولة لدى المملكة وعدد من الوزراء.

ويضم المجلس في عضويته 16 وزيراً من القطاعات ذات الأولوية في كلا البلدين فمن الجانب الإماراتي يضم المجلس معالي محمد بن عبدالله الجعدان، وزير المالية، وباسر

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، والأمير محمد بن سلمان على محضر الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي.

حضر الاجتماع سمو الشيخ طحون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، والشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان، والشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان سفير الدولة لدى المملكة وعدد من الوزراء.

ويضم المجلس في عضويته 16 وزيراً من القطاعات ذات الأولوية في كلا البلدين فمن الجانب الإماراتي يضم المجلس معالي محمد بن عبدالله الجعدان، وزير المالية، وباسر

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، والأمير محمد بن سلمان على محضر الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي.

حضر الاجتماع سمو الشيخ طحون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، والشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان، والشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان سفير الدولة لدى المملكة وعدد من الوزراء.

ويضم المجلس في عضويته 16 وزيراً من القطاعات ذات الأولوية في كلا البلدين فمن الجانب الإماراتي يضم المجلس معالي محمد بن عبدالله الجعدان، وزير المالية، وباسر

من خلال مجموعة من المشاريع النوعية ضمن المجالات ذات الأولوية لكلا البلدين، حيث استغرقت الخلوة 12 شهراً من التنسيق، وستستغرق 60 شهراً للتنفيذ.

وتهدف الاستراتيجية إلى خلق نموذج استثنائي للتكامل والتعاون بين البلدين عبر تنفيذ مشاريع استراتيجية مشتركة من أجل سعادة ورخاء شعبي البلدين، حيث تضم الاستراتيجية ثلاثة محاور رئيسية المحور الاقتصادي والمحور البشري والمعرفي

والمحور السياسي والأمني والعسكري، إلى جانب 44 مشروعاً مشتركاً من أصل 175 مشروعاً تهدف في مجملها إلى تعزيز التعاون بين البلدين ودعم منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبما يمهّد لمرحلة جديدة من العمل المثمر والبناء بين الطرفين، فيما ستستمر اللقاءات والمناقشات خلال الفترة المقبلة بين فرق العمل المشتركة لاستكمال تنفيذ المبادرات، ورفع التوصيات والمخرجات لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي في اجتماعاته الدورية القادمة.

مشاريع العزم

وتم على هامش الاجتماع الأول للمجلس التنسيق السعودي الإماراتي توقيع 20 مذكرة تفاهم بين البلدين ضمن المحاور ذات الأولوية، وذلك لإدخال مشاريع استراتيجية العزم حيز التنفيذ.

وتتمثل المشاريع مرحلة جديدة في التكامل الإماراتي السعودي، وتضم مبادرة لتحسين تجربة المواطن للخدمات الحكومية في البلدين، وإطلاق برنامج الرفاه السكني، وإطلاق سياسة تمكين القطاع المصرفي، وإنشاء صندوق استثماري للاستثمار في

بينهما، ورغبتها في تكثيف التعاون والتكامل الثنائي عبر التناظر والتنسيق المستمر في المجالات المختلفة، واستناداً إلى توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية في شهر مايو من عام 2016 بإنشاء مجلس التنسيق السعودي الإماراتي وتعزيز دور منظومة العمل الخليجي المشترك.

جدير بالذكر أن المجلس هو النموذج الأمثل للتعاون الثنائي بين الدول وتعزيز التكامل بين مختلف القطاعات والمجالات، وبعد إضافة لمكانة المنطقة سياسياً واقتصادياً إبراز مكانة الدولتين في مجالات الاقتصاد والتنمية البشرية والتكامل السياسي والأمني العسكري، وله نتائج ستعكس بشكل إيجابي على خلق فرص عمل ونمو في الناتج الإجمالي وزيادة نسبة الاستثمار بين البلدين.

ويأتي عقد الاجتماع الأول في أعقاب اختتام أعمال المجموعة الأولى والثانية لخلوة العمل المشترك بين دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية والتين عقدتا في إمارة أبوظبي والرياح العام الماضي، بحضور ومشاركة أكثر من 350 شخصي من أصحاب المعالي وكبار المسؤولين ومديري العموم من أكثر من 139 جهة في كلا البلدين.

استراتيجية العزم وأعلن خلال الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي عن اعتماد «استراتيجية العزم» كأحد المخرجات الرئيسية لخلوة العزم، وآلية العمل المشتركة خلال السنوات الخمس المقبلة بين البلدين

وستعمل الاستراتيجية أيضاً على تسهيل انسياب الحركة في المنافذ، وبناء قاعدة بيانات صناعية موحدة، وتمكين القطاع المصرفي في البلدين، ومواءمة الإجراءات والتشريعات الاقتصادية بين البلدين ومجلس مشترك لتنسيق الاستثمارات الخارجية.

وتضم مجالات التعاون التي حددها استراتيجية العزم أيضاً تعاوناً وتكاملاً في المجال الأمني والعسكري، وتنسيق المساعدات العسكرية الخارجية، وتوحيد المواصفات في قطاع الصناعات العسكرية. وسيعمل الجانبان خلال الفترة المقبلة على تفعيل للصناعات التحويلية ذات القيمة المشتركة، وتنفيذ مشروع الربط الكهربائي، وإطلاق خدمات وحلول إسكانية وتمويلية مشتركة بين البلدين وإنشاء مركز مشترك لتطوير تقنيات تحلية المياه وتعاون في إدارة مشاريع البنية التحتية التي تبلغ 150 مليار دولار سنوياً، وتعاون في تطوير تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة.

وشهد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق المشترك توقيع 20 مذكرة تفاهم لتعزيز التكامل السعودي الإماراتي في مختلف المجالات، وإطلاق حزمة من المشاريع الاستراتيجية، والإعلان عن هيكل المجلس المتابعة تنفيذ المشاريع ضمن منظومة الأداء المرصودة وخلال المدة التي وضعها قادة البلدين.

تنسيق سعودي إماراتي

ويأتي الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي في إطار حرص دولة الإمارات العربية المتحدة المملكة العربية السعودية على توطيد العلاقات الأخوية

والغاز والتروكيماويات. كما تضم استراتيجية العزم خطة لإنشاء شركة للاستثمار الزراعي برأس مال 5 مليارات درهم وصندوقاً استثمارياً مشتركاً للطاقة المتجددة، وصندوقاً ثالثاً للاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة.



مجلس التنسيق السعودي الإماراتي
The Saudi-Emirati Coordination Council

ق برئاسة محمد بن زايد ومحمد بن سلمان

«زم» تكامل اقتصادي وتنموي وعسكري

أرب وتوحد العرب حول قضاياهم المصيرية

44 مشروعاً

- توقيع 20 مذكرة تفاهم لتعزيز التكامل السعودي الإماراتي في مختلف المجالات
- الاستراتيجية ثمرة عمل 350 مسؤولاً من البلدين من 139 جهة خلال 12 شهراً
- استراتيجية موحدة للأمن الغذائي وخطة موحدة للمخزون الطبي
- منظومة أمن إمدادات مشتركة واستثمار مشترك في النفط والغاز والبتروكيماويات

كلمة البيان

الإمارات والسعودية.. منعطف تاريخي لقوة المنطقة

«استراتيجية العزم» بين الإمارات والسعودية تضع اليوم المنطقة الأكثر حيوية عالمياً أمام فقرة كبيرة وتغييرات جذرية، سياسياً واقتصادياً وتنموياً وعسكرياً، ترسمها قوة التحالف والتكامل الاستراتيجي بين البلدين، بتقليلهما الإقليمي والعالمي.

ما خرج به الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي برئاسة محمد بن زايد ومحمد بن سلمان، من رؤية مشتركة للتكامل عبر 44 مشروعاً استراتيجياً مشتركاً، نقلة تاريخية، تخلق نموذج تكامل عربي استثنائي، وتوحد فريد لأكثر اقتصاديين عربيين، والقوتين الأحدث تسليحاً والأقوى في نسيجها الاجتماعي.

تحول تاريخي تنتظره المنطقة ككل، يشير به ثقل هذا التكامل والتوحد والاستراتيجية الفاعلة، على رأسها التنمية والازدهار غير المسبوقين اللذين ترسمهما لمستقبل الشعوب عبر مشاريعها الكبرى الهادفة إلى قوة الاقتصاد وخلق فرص هائلة أمام الشباب، إضافة إلى ما تبشر به وحدة الصف والموافق والتنسيق، من قوة كبرى لحماية المكتسبات، ومواجهة المخاطر والتدخلات الخارجية في شؤون دول المنطقة، وتضع استقرار عالماً العربي في مأمن من جميع من يحاول التربص به وزعزعت، سواء من قوى الهيمنة الإقليمية أو من قوى الظلام والإرهاب وداعميه ومموليه.

رسائل كبرى يعث بها هذا الحدث التاريخي الاستثنائي في هذا المنعطف والتحديث، أولها أن هذا التكامل هو حصن الأمن القومي العربي من جميع تحالفات الشر، بما يمنحه من قوة ليس للدولتين فقط، وإنما لمنظومة مجلس التعاون، وبما يضيف لمكانة منطقة الخليج والعالم العربي السياسية والتنموية والاقتصادية والعسكرية، الأبرز في تحالف الخير، اليوم، أنه يعطي نموذجاً حقيقياً وقوياً للتعاون على البر وما يحقق مصلحة الشعوب، وحماية المنطقة، ومنح الأمل لشبابها، ما يبشرها بمستقبل مشرق من الاستقرار والتنمية والازدهار، وهو النموذج الذي يجب أن تحذيه دول المنطقة في التكامل والتوحد والتعاقد من أجل خيرها وخير الجميع.



■ محمد بن زايد ومحمد بن سلمان خلال توقيع محضر الاجتماع الأول



■ محمد بن زايد خلال الاجتماع بحضور منصور بن زايد وثاني الزبيدي وعود الرومي ومحمد المزروعى ومحمد الرميثي



■ محمد بن زايد خلال الاجتماع بحضور طحون ومنصور وعبد الله بن زايد وزايد بن حمدان وسلطان المنصوري وسهيل المزروعى وحسين الحمادي وعلي الشامي

من خلال العمل على معالجة المعوقات التي تواجه انسياب الحركة والتجارة عبر الحدود واقتراح الحلول المناسبة لذلك وتبادل الخبرات.

تبادل الخبرات في مجال إدارة مشاريع البنية التحتية.

تبادل الخبرات في مجال السلامة وصيانة الطرق.

إنشاء صندوق استثماري مشترك للاستثمار في المشاريع المتوسطة والصغيرة للقطاعات الصناعية الناشئة بالمشاركة مع القطاع الخاص.

تفعيل الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة بالتكامل مع الصناعات القائمة، وذلك لدعم الصناعات التحويلية وتنفيذها عبر الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الحديد والألمونيوم والبتروكيماويات.

إنشاء مصنع مشترك لصناعة الأدوية الطبية الحساسة، بالإضافة إلى إنشاء مختبر مرجعي مشترك لتحقيق المقاييس للسلامة في هذا المجال وتبادل الخبرات والكوادر والطواقم الطبية في مجال الطوارئ والأزمات.

التعاون المشترك في المجال الضريبي.

تسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية وتبادل الفرص الاستثمارية، ومن خلال تأسيس مكتب تسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية والمهن، وإنشاء بوابة الكترونية موحدة تربط البلدين خاصة بمتابعة الشكاوى والاقتراحات المتعلقة بالاتحاد الجمركي والسوق المشتركة.

تسهيل انسياب الحركة في المنافذ

التخصصات التقنية الملائمة، تهدف إلى إنشاء منصة ذكية عربية عالمية تتضمن البرامج والمواد التدريبية والتمارين الافتراضية، ومنح مؤهلات تقنية ومهنية يحتاجها سوق العمل في كلا البلدين.

تعزيز الابتكار في مجال التعليم التقني بهدف تشجيع الابتكارات التقنية من خلال إيجاد منصة مشتركة تتضمن الابتكارات والإبداعات.

تعاون سياسي وأمني وعسكري

ويهدف التعاون في المحور السياسي والأمني والعسكري ضمن استراتيجية العزم إلى تعزيز التعاون والتكامل بين البلدين في المجال السياسي والأمني والعسكري بما يعزز أمن ومكانة الدولتين السيادية الإقليمية والدولية، ويركز على المجالات التالية: التعاون والتكامل العسكري، والتعاون والتكامل السياسي،

ويضم هذا المحور عدداً من المبادرات مثل التصنيع المشترك للخزائن التقليدية والأسلحة الخفيفة والعربات والأنظمة المسيرة وأنظمة الرماية الإلكترونية، والتعاون والتنسيق في المساعدات العسكرية الخارجية، والتعاون في مجال صيانة المنظومات العسكرية، وتوحيد المواصفات والمقاييس في قطاع الصناعات العسكرية.

وصول

وكان صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة قد وصل أمس إلى مدينة جدة في زيارة للمملكة العربية السعودية.

وكان الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية في مقدمة مستقبلي سموه لدى وصول مطار الملك عبدالعزيز.

ورحب الأمير محمد بن سلمان بصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وتبادلوا الأحاديث الودية التي تعكس عمق العلاقات الأخوية التي تجمع البلدين والشعبين الشقيقين. يضم الوفد المرافق لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان. سمو الشيخ طحون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي، والشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان، والشيخ شخبوط بن نهيان آل نهيان سفير الدولة لدى المملكة العربية وعضو عدد من الوزراء.

التمويلية لتقديم منتجات إسكانية متكاملة للمواطنين، واستقطاب تقنيات البناء الحديثة وتشجيع تصنيعها محلياً، بالإضافة إلى وضع التشريعات والضمانات اللازمة وتحديثها لتحفيز جميع القطاعات المختصة بالقطاع السكني.

الاستثمار الدولي المشترك في قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات.

التعاون في تطبيقات تحويل غاز ثاني أكسيد الكربون إلى منتجات لإعداد والتطوير في مجال البحث والتطوير بمختلف التطبيقات المتعلقة بقطاع النفط والغاز والبتروكيماويات.

مشاريع معرفية

وفي المحور البشري والمعرفي ضمن استراتيجية العزم تهدف المشاريع إلى بناء منظومة تعليمية فعالة ومتكاملة قائمة على نقاط القوة التي تتميز بها الدولتان لإعداد أجيال مواطنة ذات كفاءة عالية ويركز على مجالات التعليم العالي والتعاون البحثي، والتعليم العام، والتعليم الفني.

التعاون بين مؤسسات التعليم العالي من خلال وضع خطة مشتركة لتشجيع برامج التوأمة بين الجامعات السعودية والإماراتية لتمكين الطلاب من الاستفادة من المزايا العلمية لدى المؤسسات التعليمية في كلا البلدين.

تطوير سياسة الطفولة المبكرة، بهدف بناء معايير مشتركة لمرحلة الطفولة المبكرة تتوافق مع المعايير العالمية.

إطلاق منظومة التعليم الرقمي والتي تضم ملفاً رقمياً كاملاً لكل متعلم «أكاديمي وصحي وغيرها» تمكنه من استشراف مستقبل كل قطاع ووضع توقعات للمسار الأكاديمي والمهني الخاص به بناء على الأنظمة القائمة على الذكاء الاصطناعي.

تأسيس اللجنة السعودية الإماراتية لسياسة التعليم الفني، والتي تختص بالإشراف على مواءمة الاستراتيجيات والمعايير والمؤهلات المهنية بين البلدين، وعقد ملتقى دوري للاطلاع على استراتيجيات التدريب التقني والمهني بين البلدين، ومواءمة نظام المؤهلات والمعايير بين البلدين والاستفادة من المؤهلات التي تم تطويرها في البلدين وربطها بمعايير المؤهلات العالمية، بالإضافة إلى توفير قواعد بيانات للاحتياجات التدريبية المستقبليّة، وتبادل الخبرات بالاشتراك مع القطاعين العام والخاص لتشغيل الكليات والمعاهد التقنية وبناء القدرات.

إنشاء كلية افتراضية مشتركة لتقديم

تبادل الخبرات في قطاع الطاقة النووية.

إطلاق رؤية وهوية مشتركة تعنى بالسياحة والتراث الوطني للبلدين، وذلك بهدف جذب المزيد من السياح إلى المنطقة ووضع برامج للتوظيف الأمثل للإمكانيات والفعاليات السياحية والتراثية لكلا الدولتين.

مواءمة الأنظمة والإجراءات والتشريعات بين البلدين الخاصة بزيادة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

تأسيس مجلس استشاري للاستثمار، بهدف التعاون ونقل المعرفة في مجال الاستثمارات الخارجية والتنسيق بخصوصها، وتطوير وتوسيع العلاقات وشبكات التواصل في مجتمعات الاستثمار.

التعاون على خلق الفرص الاستثمارية في السعودية والإمارات.

تطوير الخدمات الحكومية ونقل التجارب بين البلدين، وتحديد فرص التطوير للقوانين والإجراءات.

تطوير أمن الخدمات الحكومية، من خلال تشكيل فريق مشترك للاستجابة وبناء القدرات والتعامل مع الأمن الإلكتروني للخدمات الحكومية.

تطوير منصات تبادل المعرفة، بخصوص الخدمات التعليمية والتدريبية والمناهج لتبادل الخبرات بين البلدين.

إطلاق برنامج الرفاه السكني لمواطني البلدين، بهدف تنشيط وتحفيز الجهات

من خلال العمل على معالجة المعوقات التي تواجه انسياب الحركة والتجارة عبر الحدود واقتراح الحلول المناسبة لذلك وتبادل الخبرات.

إنشاء شركة مشتركة للاستثمار الزراعي المسؤؤل في الخارج برأس مال يصل إلى 5 مليارات درهم للعمل على المساهمة في توفير السلع الأساسية المستوردة للبلدين وتحقيق الأمن الغذائي المستدام.

تبنى استراتيجية موحدة للأمن الغذائي في البلدين، وذلك لتسخير القوى الإنتاجية الزراعية والحيوانية والسمكية والعمل على مشاريع مشتركة منبثقة من الاستراتيجية لتعزيز الأمن الغذائي المستقبلي للبلدين.

إنشاء مركز للبحث وعنى بتطوير وتوطين تقنيات صناعة التحلية، وذلك لدراسة إمكانية تطبيق تقنيات التحلية وتحويل الرطوبة إلى مياه باستخدام الطاقة المتجددة، والنظر إلى استغلال الطاقة الحرارية لعمليات التبخير والتحلية.

إنشاء مجلس للتميز البيئي يعني بحماية البيئة والحياة الفطرية بين البلدين، وذلك لغرض توحيد الجهود البيئية والموافق الدولية وتوحيد عمليات الربط والرصد في مختلف المجالات البيئية.

إنشاء الصندوق السعودي الإماراتي الاستثماري للطاقة المتجددة، وذلك لجذب الشركات الكبيرة في القطاع والشركات الواعدة ودعمها في تمويل مشاريع البحث والتطوير.

تنفيذ مشروع الربط الكهربائي الخليجي، بهدف تعزيز إمكانية الاستفادة من القدرة الإنتاجية للطاقة لكلا البلدين من خلال الربط الكهربائي الخليجي.

المشاريع المتوسطة والصغيرة بالمشاركة مع القطاع الخاص، وغيرها من المشاريع.

مشاريع استراتيجية

وتفصيلاً، تضمنت استراتيجية العزم مشاريع استراتيجية لكل من المحاور الثلاثة الرئيسية، تمثل مرحلة جديدة في التكامل الإماراتي السعودي ويهدف المحور الاقتصادي في استراتيجية العزم إلى تعزيز المنظومة الاقتصادية المتكاملة بين البلدين وإيجاد الحلول المبتكرة للاستغلال الأمثل للموارد الحالية.

ويركز المحور الاقتصادي على مجالات والخدمات والأسواق المالية والقطاع اللوجستي والبنية التحتية، والاتاج والصناعة، وأمن الإمدادات، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، والبيئة والزراعة والمياه، والطاقة المتجددة، والسياحة والتراث الوطني، وريادة الأعمال، والشركات الخارجية، والتطوير الحكومي والخدمات الحكومية، والإسكان، والشباب، والرياضة، والنفط والغاز والبتروكيماويات.

ويتضمن المحور الاقتصادي عدداً من المشاريع المشتركة بين البلدين ومنها:

إطلاق سياسة تمكين القطاع المصرفي لتمكين فروع البنوك في البلدين من تعزيز أعمالها والاستفادة من فرص النمو المتاحة وتسهيل إجراءات العمل في البلدين.

تبادل الخبرات في مجال التكنولوجيا المالية الحديثة للتعرف على الفرص والتحديات المرتبطة بها.

جانب تبادل الخبرات في قطاع التأمين لتحسين ودعم أسواق التأمين من حيث المنتجات، والتسعير والآلية التنظيمية وتبادل

بهدف إبراز مكانة الدولتين بالاقتصاد والتنمية والتكامل السياسي والأمني

هيكل تنظيمي متكامل لمجلس التنسيق السعودي - الإماراتي



مجلس التنسيق السعودي الإماراتي
The Saudi-Emirati Coordination Council



الهيكل يعد النموذج الأمثل للتعاون بين الدول ويدعم منظومة العمل الخليجي المشترك

ينسق تنفيذ العمل على المبادرات المشتركة لتنعكس إيجاباً في خلق الفرص والنمو

لجنة تنفيذية للمجلس لضمان التنفيذ الفعال لفرص التعاون والشراكة بين البلدين

جدة - وام

شهد الاجتماع الأول لمجلس التنسيق السعودي الإماراتي في جدة الإعلان عن الهيكل التنظيمي للمجلس والذي تم تشكيله بهدف تكثيف التعاون الثنائي في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، ومتابعة تنفيذ المشاريع والبرامج المرصودة، وصولاً إلى تحقيق رؤية المجلس لإبراز مكانة الدولتين في مجالات الاقتصاد والتنمية البشرية والتكامل السياسي والأمني العسكري، وتحقيق رفاه مجتمع البلدين.

نموذج

ويقدم «مجلس التنسيق السعودي - الإماراتي» النموذج الأمثل للتعاون الثنائي بين الدول وتفعيل أواصره ويدعم في الوقت نفسه العمل ضمن منظومة العمل الخليجي المشترك.

وتم إنشاء المجلس ضمن اتفاقية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في شهر مايو 2016، وتتوجهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود.

ويتأسس المجلس من جانب دولة الإمارات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ومن الجانب السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.

تعيد بناء النظام الإقليمي برؤية مستقبلية

لجان التعاون.. منصات عمل حيوية لأكبر اقتصادين عربيين

غير النفطية بين البلدين بلغت 20 مليار درهم في 2016، مستحوذة على 43% من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية مع دول مجلس التعاون، وعلى 27% من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية مع الدول العربية للعام نفسه. وهي حقائق تشير في مجملها إلى قوة العلاقة التي تربط بين البلدين.

إعادة التصدير

كذلك فإن المملكة تعد ثانية أهم وجهة عالمية لإعادة التصدير من الإمارات، مستحوذة على 9% من إجمالي إعادة التصدير في الدولة خلال 2016 فيما حلت الأولى عربياً بنسبة 29% من إجمالي إعادة التصدير للدولة العربية، وعلى صعيد دول مجلس التعاون فتستحوذ على ما نسبته 47%. أما في الاستيراد فإن 45% من الواردات الإماراتية من دول مجلس التعاون مصدرها السعودية.

وفي المقابل، فإن الإمارات تأتي في المرتبة السادسة عالمياً كأهم شريك تجاري للسعودية مستحوذة على ما نسبته 6,1% من إجمالي تجارة السعودية لعام 2016، وفي المرتبة الأولى عربياً وخليجياً كأهم شريك تجاري للسعودية مستحوذة على ما نسبته 56% من إجمالي تجارة السعودية مع دول مجلس التعاون لعام 2016.

وعلى صعيد الاستثمار فإن السعودية تستحوذ على ما نسبته 4% من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الإمارات حتى نهاية 2015، وتأتي في المركز الأول عربياً مستحوذة على 30% من رصيد الاستثمارات العربية المباشرة في الإمارات، وما نسبته 38% من رصيد الاستثمارات الخليجية في الدولة.

أنور بن محمد قرقاش، وزير الدولة للشؤون الخارجية، ومعالي عبيد بن حميد الطاير، وزير الدولة للشؤون المالية، ومعالي حسين بن إبراهيم الحمادي، وزير التربية والتعليم، ومعالي الدكتور سلطان بن أحمد سلطان الجابر، وزير دولة، ومعالي علي بن حماد الشامسي، نائب الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن الوطني.

ويضم المجلس من الجانب السعودي الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف آل سعود، وزير الداخلية، والأمير بدر بن عبدالله الفرحان آل سعود، وزير الثقافة، ومحمد التويجري، وزير الاقتصاد والتخطيط، والدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، وزير التجارة والاستثمار، وعادل بن أحمد الجبير، وزير الخارجية، والمهندس خالد بن عبدالعزيز الفالح، وزير الطاقة والصناعة

بين البلدين في المجال السياسي والأمني والعسكري بما يعزز أمن ومكانة الدولتين السيادية الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ضمان التنفيذ الفعال لفرص التعاون والشراكة بين البلدين، وذلك عبر آلية واضحة تقوم على منهجية متكاملة لقياس الأداء بما يكفل استدامة الخطط.

آلية عمل

ويضم المجلس في عضويته 16 وزيراً من القطاعات ذات الأولوية في كلا البلدين فمن الجانب الإماراتي يضم المجلس معالي محمد بن عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل، ومعالي سلطان بن سعيد المنصور، وزير الاقتصاد، ومعالي الدكتور

وسيعمل المجلس على تنسيق تنفيذ العمل على المبادرات المشتركة والتي لها نتائج ستعكس بشكل إيجابي على خلق فرص عمل ونمو في الناتج الإجمالي وزيادة نسبة الاستثمار بين البلدين.

رؤية مشتركة

ويهدف المجلس إلى وضع رؤية مشتركة تعمل على تعميق واستدامة العلاقات بين البلدين بما يتسق وأهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتعزيز المنظومة الاقتصادية المتكاملة بين البلدين وإيجاد الحلول المبتكرة للاستغلال الأمثل للموارد الحالية، وبناء منظومة تعليمية فعالة ومتكاملة قائمة على نقاط القوة التي تتميز بها الدولتان لإعداد أجيال مواطنة ذات كفاءة عالية، وتعزيز التعاون والتكامل

الإمارات والسعودية شراكة استراتيجية وفرص استثنائية



إجمالي البلدين في عدد من القطاعات والمحاور المحورية

41 مليون نسمة



السكان

692 مليار \$



الصادرات

1 \$ ترليون



الناتج المحلي الإجمالي

548 مليار \$



الواردات

150 مليار \$



حجم الإنفاق السنوي على البنية التحتية

125



عدد الجامعات

مليار درهم (15,7 مليار دولار) خلال 2017، مستحوذة بذلك على 46% من إجمالي تجارة الإمارات غير النفطية مع دول المجلس بحسب الإحصاءات الصادرة عن الهيئة الاتحادية للمحارم في الإمارات، وكانت قيمة التبادل التجاري للسجل

من حجم التبادل التجاري بينهما بنسب كبيرة خلال الشهور الماضية، وباتت السعودية تستحوذ على المركز الرابع عالمياً كأهم شريك تجاري للإمارات. وواصلت السعودية تصدر المركز الأول خليجياً من حيث قيمة التجارة البينية مع الإمارات بحصة قيمتها 58

في البلدين وهو القطاع الذي يعد شريكاً أصيلاً في عملية التنمية الشاملة.

تبادل تجاري

وعلى الصعيد الاقتصادي والتجاري، أسهم تشكيل لجان التعاون في توثيق العلاقات بين البلدين وعلى نحو زاد

الإمارات تستحوذ على 6,1% من إجمالي تجارة السعودية

المملكة تصدر التجارة البينية مع الإمارات بـ 58 مليار درهم

أبوظبي - وام

شكلت نهاية العام 2017 نقطة انطلاق جديدة أخرى في تعزيز علاقات التعاون بين الإمارات والسعودية وذلك بعد تشكيل لجان تعاون بين البلدين في كافة المجالات التجارية والسياسية والاقتصادية والأمنية وهي خطوة وصفتها الصحافة الاقتصادية الدولية بأنها بداية ترسيخ حقائق جديدة حاسمة على أرض الواقع الخليجي والعربي، ومنصات عمل حيوية وحجر زاوية في إعادة بناء النظام الإقليمي برؤية مستقبلية أكثر وضوحاً وتماسكاً بقيادة أكبر اقتصادين عربيين.

وفي أعقاب تشكيل لجان التعاون الإماراتية السعودية، أصبحت العلاقات بين البلدين تشكل نموذجاً فريداً للتعاون على مختلف الأصعدة يدعمها إرادة ثابتة لقيادتي البلدين لتعزيز صرح هذه العلاقات عالياً وذلك من خلال اتخاذ العديد من الخطوات التي من شأنها بلوغ الهدف المنشود.

مقومات تنموية

ورأى خبراء اقتصاديون في البلدين أن اللجان ستعمل على تحقيق المزيد من النمو في علاقات التعاون بين الإمارات والسعودية وذلك من خلال الاستفادة من مقوماتهما التنموية الكبيرة باعتبارهما أكبر اقتصادين عربيين، وتوظيف إمكاناتهما التجارية والاستثمارية الضخمة بما يدفع عجلة التنمية المستدامة في كل منهما. وقالوا الخبراء إن ما يتمتع به البلدان من خبرات واسعة في مجالات التطوير الاقتصادي والتجارة والاستثمار يشكل دعائم رئيسية لجعل لجان التعاون المشترك بينهما بمثابة منصات عمل

حيوية لتطوير خطط واستراتيجيات ومبادرات تدعم مساعي البلدين في تحقيق التنمية والازدهار، وخصوصاً من خلال الاستثمار وإقامة المشاريع المشتركة في القطاعات ذات الأولوية، مثل الصناعة والإنشاء والتعمير وغيرها من القطاعات الأخرى، وذلك إلى جانب تنمية الشراكة بين القطاع الخاص



مجلس التنسيق السعودي الإماراتي The Saudi-Emirati Coordination Council



شما المرزوقي



ثاني الزيودي



عبد الطائر



عهود الرومي



سلطان المنصوري

القطاع وتبادل الخبرات وترويج الشراكات في المشاريع الزراعية والبيئية والمائية. وأكدت معالي شما بنت سهيل بن فارس المرزوعي وزيرة دولة لشؤون الشباب أن استراتيجية العزم تفتح الفرص للشباب في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية لتحقيق نقلة نوعية في العمل الشبابي، وبما يحقق الطموحات ويرسم صورة مستقبلية مشرقة لشعب وشبابي الإمارات والسعودية فقط بل ولشعوب المنطقة والعالم». وأضاف أن دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية دولتان متجاورتان في مجال الزراعة والبيئة وتحلية المياه، وتواجهنا اليوم وتوقعنا لمذكرة التفاهم يمكننا من تصدير هذه النجاحات لدول العالم، بالإضافة إلى استشراف مستقبل هذا

في البلدين وتوجيه المختصين للتعرف إلى طرق الاستفادة منها بصورة تعزز مسيرة النمو الاقتصادي وتكامله في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية. وأكد معالي الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي وزير التغير المناخي والبيئة أن «استراتيجية العزم والمتابعة الحثيثة للقيادة في دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية مكسب حقيقي ليس لشعبي الإمارات والسعودية فقط بل لشعوب المنطقة والعالم». وأضاف أن دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية حققتا نجاحات عالمية في مجال الزراعة والبيئة وتحلية المياه، وتواجهنا اليوم وتوقعنا لمذكرة التفاهم يمكننا من تصدير هذه النجاحات لدول العالم، بالإضافة إلى استشراف مستقبل هذا

توجهات مسيرة التعاون المستقبلي على المدى الطويل، مؤكدة أهمية تحويل هذه الاتفاقات إلى مشاريع على أرض الواقع. وأشادت وزيرة دولة للسعادة وجودة الحياة بدور المجلس الذي يمثل منصة جامعة للمسؤولين في البلدين يتشاركون من خلالها التجارب الناجحة والنماذج الريادية المتميزة، ويتبادلون الخبرات والمعارف حول أفضل الممارسات في مجالات التطوير الحكومي والخدمات، كما يعكس سعي البلدين إلى تعزيز جهود الجهات الحكومية لابتكار مناهج عمل وتطوير حلول وخدمات تواكب التغيرات العالمية وتستبق التحديات المستقبلية وتسهم في تحسين الأداء والارتقاء بالعمل الحكومي إلى مستويات تضمن تحقيق السعادة وجودة الحياة.

توجهات مسيرة التعاون المستقبلي على المدى الطويل، مؤكدة أهمية تحويل هذه الاتفاقات إلى مشاريع على أرض الواقع. وأشادت وزيرة دولة للسعادة وجودة الحياة بدور المجلس الذي يمثل منصة جامعة للمسؤولين في البلدين يتشاركون من خلالها التجارب الناجحة والنماذج الريادية المتميزة، ويتبادلون الخبرات والمعارف حول أفضل الممارسات في مجالات التطوير الحكومي والخدمات، كما يعكس سعي البلدين إلى تعزيز جهود الجهات الحكومية لابتكار مناهج عمل وتطوير حلول وخدمات تواكب التغيرات العالمية وتستبق التحديات المستقبلية وتسهم في تحسين الأداء والارتقاء بالعمل الحكومي إلى مستويات تضمن تحقيق السعادة وجودة الحياة.

سياسة الأجواء المفتوحة».

منصة جامعة

من ناحيتها أكدت معالي عهود بنت خلفان الرومي وزيرة دولة للسعادة وجودة الحياة مدير عام مكتب رئاسة مجلس الوزراء أن مجلس التنسيق السعودي الإماراتي يجسد حرص قيادتي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية على ترسيخ علاقات تعاون ثنائية متميزة وتعزيز مسيرة العمل المشترك لتطوير العمل الحكومي ما يرتقي بجودة الحياة لمجتمع البلدين. وقالت معالي عهود الرومي إن اجتماع مجلس التنسيق السعودي - الإماراتي وتوقيع مذكرات التفاهم يترجمان أهم مخرجات خلوة العزم، التي رسمت

أبو ظبي - وام

أشاد وزراء واجتماع مجلس التنسيق السعودي - الإماراتي وتوقيع مذكرات تفاهم بالتزامن معه وهو ما يترجم أهم مخرجات خلوة العزم التي رسمت توجهات مسيرة التعاون المستقبلي بين البلدين الصديقين على المدى الطويل. وأكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد أن «الشراكة الإماراتية السعودية متأصلة عبر تاريخ البلدين والشعبين الشقيقين»، مشيراً إلى أن مجلس التنسيق السعودي - الإماراتي واستراتيجية العزم المنبثقة عنه يفتحان آفاقاً جديدة للتعاون في مشاريع اقتصادية استراتيجية تدفع عجلة النمو في كلا البلدين.

وقال معاليه في تصريحات له عقب توقيع اتفاقيات التعاون بالتزامن مع اجتماع مجلس التنسيق السعودي الإماراتي إن استراتيجية العزم «أتاحت للطرفين الإماراتي والسعودي التعاون في قضايا غاية في الأهمية بما يتعلق بريادة الأعمال والسياحة والتراث الوطني، و القطاع اللوجستي والبنية التحتية». وأضاف المنصوري: «لقد حددنا من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم في هذا الشأن كيفية تطوير المطارات والموانئ الموجودة في البلدين وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد، بالإضافة إلى سبل تعزيز وسائل الربط الجوي بين البلدين من خلال

انسجام كامل بالقرارات المتخذة في كل القضايا الخليجية والعربية

الإمارات والسعودية.. كيان متماسك لمواجهة التحديات في المنطقة

والمملكة العربية السعودية في مختلف المجالات.

وكان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وسمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة، نائباً للرئيس.

ويرى المحللون أن تشكيل اللجان المشتركة عالية المستوى بين البلدين الشقيقين في تلك المرحلة أعطت طابعاً جديداً ومختلفاً للعلاقات الإماراتية السعودية التي تشهد تطابقاً تاماً في الرؤى حول كل القضايا والتحديات التي تواجه المنطقة.

كما يؤكد الخبراء أن اشتراك دولتين مركزيتين في النظام الإقليمي بوزن وحجم الإمارات والسعودية في الإدراك الكبير من المخاطر الخارجية سواء المخاطر الناتجة من الأزمة القطرية أو العمل معاً على استعادة الشرعية في اليمن، يعطي دفعة كبيرة لاستقرار المنطقة، ويقوض المشروع الفوضوي الذي تحاول كل من إيران وقطر فرضه على منطقة الخليج.

وعقدت المرحلة الأولى من «خلوة العزم» الاستثنائية المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في العاصمة أبوظبي في 21 فبراير عام 2017، بمشاركة أكثر من 150 مختلف القطاعات الحكومية والخاصة في البلدين، بهدف تفعيل بنود الاتفاقية الموقعة بين البلدين بإنشاء المجلس، ووضع خريطة طريق له على المدى الطويل، ليكون النموذج الأمثل للتعاون والتكامل بين الدول، وبما يعكس حرص البلدين على توطيد العلاقات الأخوية بينهما، والرغبة في تكثيف التعاون الثنائي عبر التشاور والتنسيق المستمر في المجالات ذات الأولوية، ولتكون مكملاً لجهود البلدين في تعزيز منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، الذي حضر جانباً مع الخلوة المشتركة في جزيرة السعديات، أن توحيد الطاقات والإمكانات بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية يمكن أن يخلق فرصاً تاريخية للشعبين وللمنطقة بكاملها، مشيراً إلى أن الخلوة تهدف إلى تحويل الاتفاقات والتفاهات إلى مشاريع ميدانية تعود بالنفع على الشعبين الشقيقين، والوصول إلى مستوى جديد من العلاقات الاستثنائية بين دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية.

وتعد «خلوة العزم» في أبوظبي أول الأنشطة المنبثقة من مجلس التنسيق السعودي الإماراتي الذي تم الإعلان عنه في مايو 2016 في مدينة جدة، والذي شهد إعلانه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

الإمارات والسعودية..

محور استراتيجي صلب لمواجهة التحديات

تتسم العلاقات الإماراتية - السعودية بوضوح الرؤى وتطابقها والثبات أمام التحديات على مر السنين، فهي تعتبر صمام الأمان وضمانة أساسية لحماية المصالح الحيوية للعالمين العربي والإسلامي في ظل المخططات المعادية للمنطقة، إذ تمثل العلاقات الإماراتية السعودية ملمحاً ناجحاً بامتياز في العلاقات الثنائية.

الكويت
شاركت كل من دولة الإمارات والسعودية في تحالف تحرير دولة الكويت عام 1991

إيران
رفض تدخلات طهران المرعزة لاستقرار المنطقة

فلسطين
تدعم الإمارات والسعودية حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة مستقلة

المغرب
دعم المملكة المغربية في قضية وحدة ترابها الوطني

سوريا
دعم مطالب الشعب السوري وتأكيده أهمية الحل السياسي لحقق الدماء

مصر
دعم الشعب المصري واستقراره تأكيده لدور مصر كقوة للعرب

إرهاب قطر
وقفت كل من الإمارات والسعودية في وجه سياسات قطر الداعمة للإرهاب بإعلان مقاطعة الدوحة مع عدد من الدول في 5 يونيو 2017

اليمن
العمل سوياً على دعم الشرعية ومد يد العون للشعب اليمني من خلال حزم مساعدات على كافة الصعد

إعداد: عبد الرحمن دوار - غرافيك: حسام الجوراني

أبعاد جديدة في العلاقات مع تشكيل اللجنة العليا المشتركة

البلدان نجحاً في تقويض المشروع الفوضوي لإيران وقطر في المنطقة

أبو ظبي - مصطفى خليفة

ترتبط دولة الإمارات العربية المتحدة بعلاقات وثيقة مع المملكة العربية السعودية، تتمثل بروابط الإخاء بين الشعبين الشقيقين وعلاقات حسن الجوار، إضافة إلى الروابط التاريخية والتجارية من خلال حرص قيادتي البلدين الشقيقين على توثيق العلاقات وتعزيزها، استناداً إلى معطيات جغرافية وطبيعية وبشرية ذات جذور تاريخية تنطلق من واقع تشابه في البيئة والعادات والتقاليد كسائر دول الخليج العربي، ما يسهم في تعاضد قوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والقيام بواجباته على أكمل وجه.

وقطعت دولة الإمارات العربية المتحدة شوطاً كبيراً في إرساء دعائم العلاقات الاستراتيجية بينها والمملكة في المجالات والقطاعات كافة، على أسس ثابتة وراسخة ومستقرة، وتطمحان، كأكبر قوتين اقتصاديتين في المنطقة، إلى الوصول إلى الشراكة الاقتصادية بينهما من أجل خدمة شعبي البلدين الشقيقين والمنطقة.

قوة ومثانة

وتميزت العلاقات الإماراتية - السعودية، بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، بالقوة والمثانة، والحرص على توثيقها باستمرار، وتشريبها بذكرة الأجيال المتعاقبة، حتى تستمر هذه العلاقة على ذات النهج والمضمون، مما يوفر المزيد من عناصر الاستقرار الضرورية لهذه العلاقة، التي تستصحب إرثاً من التقاليد السياسية والدبلوماسية التي أرسيت على مدى عقود طويلة، في سياق تاريخي، رهنها دائماً لمبادئ التنسيق والتعاون والتشاور المستمر حول مستجد القضايا والموضوعات الإقليمية والدولية، لذا تحقق الانسجام التام والكامل لكل القرارات المتخذة من الدولتين الشقيقتين في القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك. وخلال التطورات التي تشهدها المنطقة الخليجية والعربية والعالمية، ظهر التعاون بين البلدين الشقيقين في أعلى صورته وأشكاله، وبرز في أرقى صورته مع التضحية التي قدمها عبادة البلدين فوق أرض اليمن، بهدف عودة الشرعية والأمن والاستقرار إلى هذا البلد الشقيق. وأكدت سفارة الإمارات في الرياض

فرص تاريخية

شددت خلوة العزم على أن التعاون والتكامل بين المملكة والإمارات أصبح في أقوى صورته وأن العلاقات الثنائية تكبر وتقوى لتدعم مسيرة مجلس التعاون الخليجي، وأن قيادتي البلدين تسعيان لبعثها استثنائية ونموذجية، وأن لدى البلدين مواقف مشهودة في التعاون الإقليمي يحتذى بها، ولديهما اليوم فرصاً تاريخية بوجود قيادات تاريخية واستثنائية تجمع الإمارات المملكة. وبحيث جلسات خلوة العزم الثانية في الرياض سيناريوهات وإطلاق مبادرات وتطوير سياسات تخدم التعاون المشترك والانتقال بمسيرة التنمية والتعاون بين البلدين إلى مرحلة جديدة من النمو والتطور، إلى جانب توفير منصة للتشاور والتنسيق بين فرق العمل، وأعبقتها سلسلة من اللقاءات والأنشطة بين مختلف فرق العمل الثنائية في المجلس لتفعيل مخرجات الخلوة ومناقشة آليات تفعيل خطط التعاون المختلفة، ورفعها إلى مجلس التنسيق السعودي الإماراتي.

بعد أن خصصت دولة الإمارات مبلغاً مالياً ضخماً للسنوات العشر المقبلة، لتطوير هذا القطاع، وذلك بعد النجاحات المبررة التي حققتها في جذب شركات السياحة العالمية، لما تتمتع به من مقومات أساسية، تكفل نجاح الصناعة السياحية فيها، وفي مقدمتها الأمن والاستقرار، والموقع الجغرافي الذي يربط بين مختلف قارات العالم، والبنية الأساسية الحديثة والمتطورة من مطارات وموانئ وشبكة طرق ووسائل اتصالات، وغيرها من الخدمات الراقية التي يوفرها أكثر من 450 في الدولة.

البلدين، حيث تم تشكيل تجمع إماراتي سعودي بقيادة شركة «إعمار» الإماراتية، وبالتحالف مع شركات سعودية لتنفيذ المشروع على ساحل البحر الأحمر. وأوضحت سفارة الإمارات لدى المملكة العربية السعودية أن السياحة بين البلدين تؤدي أيضاً دوراً مهماً وحيوياً في تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بينهما، وتعد من بين أهم القطاعات الواعدة التي توفر فرص الاستثمار وجذب المزيد من المشاريع المشتركة، لتنويع القاعدة الاقتصادية والتجارية في البلدين، خاصة